

Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 (أ)))

البرنامج 9

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ

الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

1 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 20 أيار/مايو 2025، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، والالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي لعام 2024 (A/80/6 (Sect. 11)).

المناقشة

2 - أكدت عدة وفود من جديد التزامها بأهداف البرنامج وشكرت مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي على عرض الخطة البرنامجية. وجرى الترحيب



الرجاء إعادة استعمال الورق



باستمرار تنفيذ إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب عن رأي مفاده أن التطلعات المقترحة في البرنامج، بما في ذلك التنسيق الفعال والاتساق والمواءمة بين وجود الأمم المتحدة في أفريقيا ودعم الاتحاد الأفريقي، ساعدت على كفاءة اتباع نهج أكثر اتساقاً وكفاءة إزاء تنفيذ السياسات في جميع أنحاء القارة.

3 - ولتعزيز التعاون مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، دعا أحد الوفود إلى التعجيل بأوجه التآزر مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باعتبارها الإطار الرئيسي لتسريع وتيرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية وتسهيل الاستثمار في البنية التحتية العامة والخاصة في القارة. ولوحظ أن الإطار كان بمثابة منصة لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة. وبمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في جملة جهات أخرى، جرى الترحيب أيضاً بالجهود الجارية لتفعيل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشكل كامل من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود، على نحو ما جرى تأكيده في الفقرة 11-2. وتكررت الدعوة إلى إيجاد حل شامل ودائم لبرامج الديون الخارجية وديون البلدان الأفريقية على حد سواء، بوسائل منها برامج موجهة لبناء القدرات في مجال التجارة تدعم جهود البلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية من أجل إعادة الهيكلة والتنويع وتعزيز القدرة على المنافسة. وفيما يتعلق بالشراكات الاستراتيجية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2063، جرى التذكير بأن القادة في أفريقيا قرروا في عام 2016 أن الإصلاحات المؤسسية في الاتحاد الأفريقي كانت ملحة وضرورية نظراً للدور الذي يضطلع به الاتحاد في قيادة وتحقيق خطة عام 2063. وبظل الهدف من إصلاحات الاتحاد الأفريقي هو تلبية الاحتياجات المتغيرة لدى الدول الأعضاء بشكل أساسي وقيادة تنفيذ خطة عام 2063 بفعالية وكفاءة. ونظراً لأنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به في عملية الإصلاح، حث الوفد الأمانة العامة للأمم المتحدة على تسريع الجهود المبذولة في سياق تخطيطها الاستراتيجي لبناء الزخم اللازم لنجاح تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي تلك.

4 - وبالإشارة إلى العمل الذي يجري القيام به فيما يتعلق بشباب أفريقيا، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي تعكس بها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المبينة في الفقرة 11-21 نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وأثير سؤال أيضاً بشأن الفقرة 11-41 عن أهمية وفوائد إظهار التقدم الملموس المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تأثير البرنامج الفرعي 3، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063، على جوانب أخرى من البرنامج.

5 - وأعرب أحد الوفود عن معارضته لإعادة تفسير التنمية المستدامة، على نحو يتجاهل مسؤولية كل دولة عن تنميتها، وفي هذا الصدد، تم التأكيد كذلك على أن خطة عام 2030 لم تعد تحظى بالدعم اللازم. بيد أن الوفد رحب بالجهود المبذولة لتبسيط الأنشطة في مختلف كيانات الأمم المتحدة لتجنب الازدواجية في العمل. وفي حين أقر الوفد بأن الهدف المخطط له في الفقرة 11-43 والمتمثل في 7 000 مسرحية صوتية لم يتحقق لأنها لم ترصد اتجاهات الاستهلاك في جميع أنحاء المنطقة، فقد طلب توضيحاً بشأن الكيفية التي يعترف بها البرنامج الفرعي أن يرصد بها اتجاهات الاستهلاك في عام 2026.

6 - كما رحب أحد الوفود باعتماد ميثاق المستقبل. وأعرب عن رأي مفاده أن ميثاق المستقبل قد بُني على أساس الالتزامات القائمة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي سياق ضمان تجنب الازدواجية في الأعمال وتبسيط البرامج وتقاسم الموارد على نطاق الأمم المتحدة، أعرب الوفد عن قلقه

إزاء ما يبدو من ازدواجية في الأنشطة التي يضطلع بها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي. وبما أن الكيانات الثلاثة تتقاسم المسؤولية عن تنمية أفريقيا، فقد أثير سؤال لتوضيح المهام المختلفة الموكلة إلى تلك الكيانات وتوضيح كيفية تكاملها مع بعضها البعض. وبالنظر إلى نطاق عمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في سياق إدماج منظور المرأة والمنظور والجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، طُلبت معلومات لمعالجة نقاط القوة لدى كل من الكيانات من حيث النُهج المتبعة تجاه المرأة والمسائل الجنسانية.

7 - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، طُلب من البلدان الأفريقية اعتماد آلية دعم لإدارة الديون. وقد تضمن تقرير الأمين العام الذي سيقدم في وقت لاحق من عام 2025 الآلية وجهود الدعوة فيما يتعلق بالتغييرات المتوقع حدوثها في تمويل التنمية، بما في ذلك الوقت اللازم للبلدان المعرضة لخطر التخلف عن السداد للدخول في مفاوضات مع الدائنين. ولوحظ أن التقرير تطرق أيضاً إلى الحاجة إلى وجود نظام أيسر منالاً للبلدان الأفريقية المعرضة لخطر التخلف عن السداد. وجرى الإعراب عن التقدير لإطلاق الدورة التدريبية للتعليم الذاتي عبر الإنترنت في عام 2024 من قبل البرنامج الفرعي 1، إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مركزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، وهي الدورة التي أتاحت للمشاركين فهماً شاملاً للاستفادة من الحوكمة والتمويل والنظم القطرية لمواجهة تحديات السلام والتنمية. وأتاحت الدورة التدريبية عبر الإنترنت تلبية احتياجات العديد من موظفي الخدمة المدنية في الحكومات الأفريقية. وبعد مشاركة مسؤولين من 26 بلداً في جميع أنحاء أفريقيا، طُلبت معلومات إضافية عن الاستراتيجية الرامية إلى جعل الدورة التدريبية جذابة لعدد أكبر من البلدان الأفريقية بهدف زيادة المشاركة. ولتعزيز تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا ولتحسين تنسيق الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063، جرت الإشارة إلى أنه خلال الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين للجنة، قدمت توصية إلى الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الاجتماعات المنتظمة التي تعقد في نيويورك بين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومجموعة المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى في الدول الأفريقية. وجرى تسليط الضوء على أهمية عقد اجتماعات منظمة مع مجموعة الدول الأفريقية. وكانت الاجتماعات التنسيقية مع سفراء هذه المجموعة تهدف إلى استقاء وجهات نظرهم وآرائهم حول تنفيذ الأولويات الأفريقية. ولدى تقييم مدى تحقيق الأهداف المبينة في إطار البرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، لاحظ الوفد أن تلك التوصيات لم تنعكس في الخطة البرنامجية المقترحة. وطُلب تقديم تبرير لتوضيح سبب عدم عقد تلك الاجتماعات في نيويورك عندما كان من الواضح أن المشاركة الرفيعة المستوى للدول الأفريقية تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لأفريقيا، وأعرب عن الحاجة إلى تدارك هذا القصور. ولفت الوفد أيضاً انتباه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إلى أنه خلال المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن التنمية في أفريقيا، ظلت إحدى الوثائق المقدمة تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونظراً لأهمية أن تُعكس خطة عام 2063 باعتبارها أولوية من الأولويات، فقد جرى التأكيد على ضرورة تصحيح المسار كي ينعكس تنفيذ أولويات القارة وفقاً لخطة عام 2063.

8 - وأكد وفد آخر على دعمه المستمر للخطة البرنامجية، التي تهدف إلى تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وقد أكدت فرص إقامة الشراكات المربحة للجميع على روح خطة عام 2063 والسردية التي قدمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية

لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي فيما يتعلق بدور أفريقيا في مجال التنمية. وفي حين تم الإقرار بأن مسار التنمية في أفريقيا مرتبط بالعمليات العالمية، إلا أن أحد أكبر التحديات التي تواجهها حالياً يتمثل في تعرضها لصدمات خارجية. ولكن في الوقت نفسه، فإن تسخير العائد الديموغرافي لأفريقيا بنجاح في سبيل نشر التكنولوجيا بالشكل الصحيح من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية قد سمح حقاً بإقامة تلك الشراكات المربحة للجميع. وجرى التأكيد كذلك على دعم البلدان الأفريقية لمناصرة السلام والتنمية والتعاون من خلال شراكة استراتيجية شاملة. وسلط الوفد الضوء على روح الصداقة والتعاون مع أفريقيا، التي تتسم بالإخلاص والمعاملة على قدم المساواة وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة وإعلاء العدالة والانفتاح والشمولية، وهو ما كان انعكاساً حقيقياً للتضامن ومصدر قوة لعلاقات ودية طويلة الأمد في المستقبل. كما تمت الإشارة إلى أن العالم بحاجة إلى تعددية أطراف حقيقية، والوقوف على العتبة التاريخية المتمثلة في بناء مجتمع يتطلع إلى مستقبل مشترك في عصر جديد. كما أعرب الوفد عن دعمه المستمر للعمل مع الأصدقاء الأفارقة من أجل تحقيق رؤية مشتركة كي يتسنى نقل روح الصداقة والتعاون من جيل إلى جيل.

9 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل لرغبة السكان والحكومات في أفريقيا في الاضطلاع بدور استباقي في الشؤون العالمية. واعترافاً بالشراكة الطويلة الأجل مع الدول الأفريقية، لم يكن هناك بد من مراعاة آراء الدول الأفريقية عند التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحكومية الدولية. وجرى التأكيد على فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي لأفريقيا، في ظل تزايد عدد الشباب في أفريقيا. وفي هذا السياق، تم الإعراب عن الدعم المستمر للمساعدة في تعزيز مكانة أفريقيا كمركز قوة مستقل. وقد عكست الشعبية المتزايدة لإطار العمل الجديد والمخطط الجديد لأفريقيا رؤية للقارة الأفريقية، فضلاً عن دور أفريقيا كجهة رائدة على الساحة العالمية. وجرى الإعراب عن التأييد أيضاً لإتاحة فرص أكبر من حيث التعامل مع البيانات وقاعدة المعارف لتقديم الخدمات الاستشارية وزيادة الوعي وإجراء أنشطة التواصل، فضلاً عن حملات التوعية ذات الصلة. ولوحظ أن أفريقيا، باعتبارها قارة الازدهار وقارة المستقبل، بينيها جيل الشباب. وقد ارتئي أنه بحلول عام 2050، سيصبح الشباب الأفريقي أسرع الفئات السكانية نمواً في العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار تركيز البرنامج على المساعدة في تصميم المبادرات التي تركز على السياسات والمقترحات القائمة على الشباب في كل مجال مواضيعي على حدة. ونظراً للشعور السائد بالتفاؤل، فقد جرى التأكيد على أن العلاقة مع أفريقيا تضرب بجذورها في التاريخ الذي تميز بصديق بأحداث بارزة وأواصر صداقة قوية ومساعدة متبادلة. وأعرب الوفد عن دعمه المستمر للمساعدة بشكل استباقي في بناء القدرات البشرية للبلدان الأفريقية، بما في ذلك زيادة عدد المنح التي يجري تقديمها، وكذلك فتح مدارس وفروع للجامعات في أفريقيا وتطوير شبكة من المراكز التعليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

10 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية.